

2015 أكتوبر 29

2623

## من وزير المالية إلى

الموضوع: حول نسبة الخصم من المورد المحدد بـ 0.5 % المستوجب على اقتناءات الخدمات والسلع التي تفوق قيمتها 1000 د.

المرجع : مكتوبكم المؤرخ في 11 أكتوبر 2015

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلب معرفة هل تخضع مبيعاتكم التي تساوي أو تفوق 1000 د للخصم من المورد بنسبة 0.5 % عملاً بأحكام الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2015 باعتبار أن نشاطكم ينتفع بالضريبة المحددة بـ 10 % في إطار الفصل 38 من مجلة تشجيع الاستثمارات، يشرفني إعلامكم أن نسبة 0.5 % حددت فقط لمبيعات الشركات التي تخضع أرباحها المتأتية من المبيعات موضوع الخصم من المورد للضريبة على الشركات بنسبة 10 % كما هي محددة بالتشريع الجاري به العمل.

وعليه وفي الحالة الخاصة وباعتبار أن مؤسستكم تخضع للضريبة بنسبة 25 % حيث يمكنها فقط طرح الأرباح المتأتية من النشاط دون أن تقل الضريبة الدنيا المستوجبة عن 10 % من الربح الجملي فهي تبقى غير معنية بنسبة الخصم من المورد المحددة بـ 0.5 % كما أن الضريبة الدنيا المستوجبة عليها تضبط بـ 0.2 % من رقم معاملاتها الجملي الخام.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

والسلام

عن وزير المالية وتفويض منه

التدبير العام للدراسات  
والتشريع الجنائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي